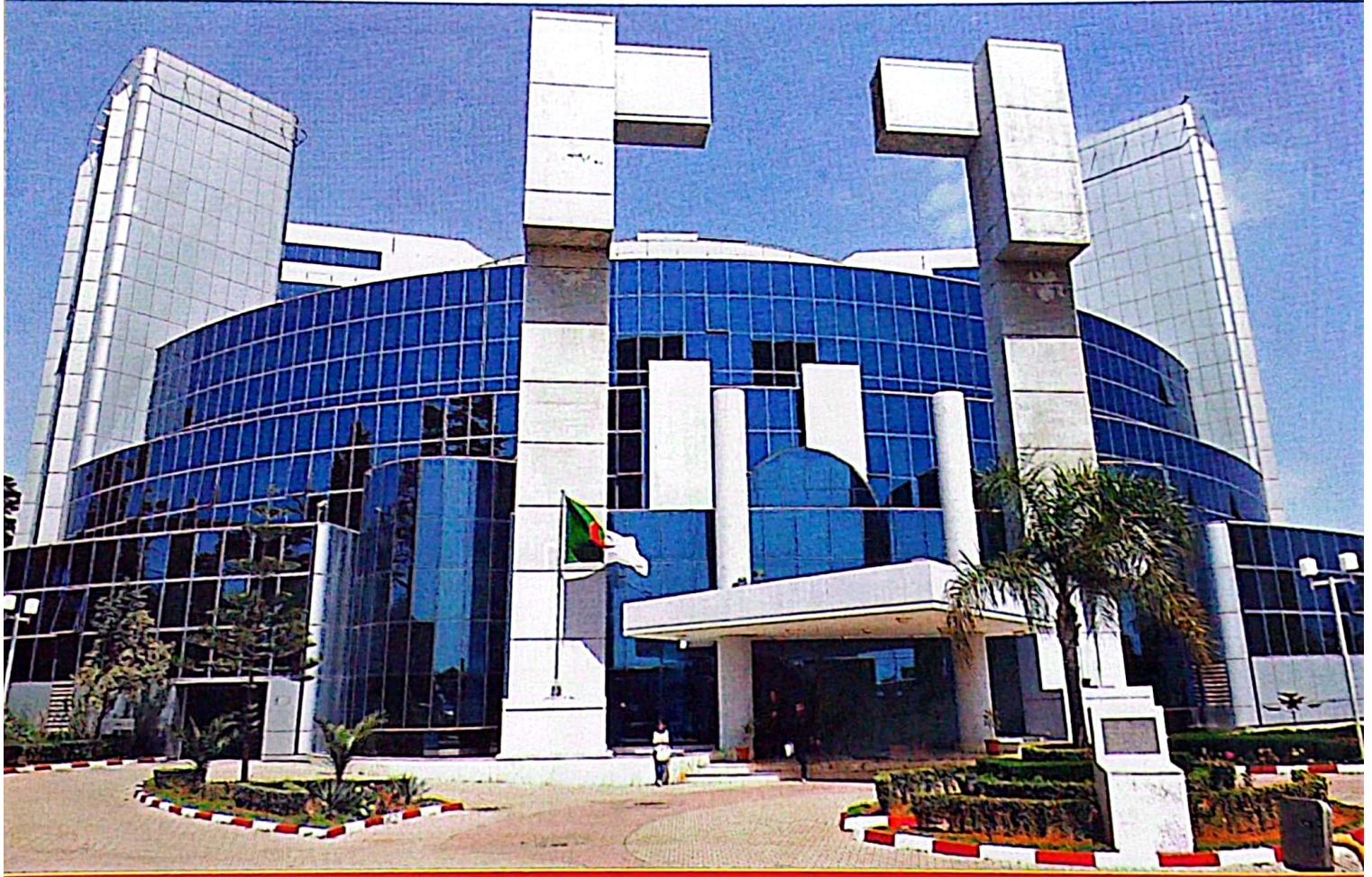


أ. حنان ميساوي



الحماية القانونية للأموال الوطنية التابعة للدولة في الجزائر

- الطبعة الثانية -



النشر الجامعي الجديد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد النشر الجامعي الجديد

الحماية القانونية للأملاك الوطنية التابعة للدولة في الجزائر / د. حنان ميساوي

الطبعة الثانية

344 ص - (قانون)

يشتمل على فهرس

ردمك : ISBN 978-9931-659-15-0

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020

الأفكار الواردة في هذا الكتاب
مصدرها المؤلف ولا يتبناها بالضرورة النشر الجامعي الجديد

النشر الجامعي الجديد

نشر - طباعة - توزيع

محل رقم 2 تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان

تلمسان - الجزائر

الفاكس :

+213 (0) 43 277 687

الهاتف

+213 (0) 661 904 998

+213 (0) 661 904 999

البريد الإلكتروني

npu_editions@yahoo.fr

حقوق النشر محفوظة

للنشر الجامعي الجديد

2021

فهرس

الصفحة	الموضوع
5	 مقدمة
13	 الباب الأول: الآليات الوقائية لحماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة
15	 الفصل الأول: تحديد مفهوم الأملاك الوطنية التابعة للدولة
15	 المبحث الأول: فكرة حماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة
16	 المطلب الأول: ظهور فكرة الأملاك الوطنية التابعة للدولة وحمايتها
16	 الفرع الأول: ظهور فكرة الأموال العامة في فرنسا
17	 البند الأول: غياب الحماية المزدوجة لأموال الدولة
17	 أولا : وحدة الأموال العامة في مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية
18	 ثانيا: وحدة الأموال العامة بعد الثورة الفرنسية
21	 البند الثاني: بؤادر التفرقة بين أموال الدولة
24	 الفرع الثاني: ظهور فكرة الأملاك الوطنية التابعة للدولة وحمايتها في الجزائر...
25	 البند الأول: نظام الأملاك الوطنية قبل الاحتلال الفرنسي
25	 أولا: نظام أملاك الدولة في الشريعة الإسلامية
28	 ثانيا: نظام أملاك الدولة في العهد العثماني
32	 البند الثاني: نظام أملاك الدولة بعد الاحتلال الفرنسي
32	 أولا : مرحلة الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962
35	 ثانيا: مرحلة ما بعد الاستقلال
40	 المطلب الثاني: التعريف بالأملاك الوطنية التابعة للدولة
41	 الفرع الأول: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية التابعة للدولة
41	 البند الأول: معايير التمييز بين أموال الدولة في فرنسا
43	 أولا: معيار طبيعة المال

45		ثانيا: معيار تخصيص المال لخدمة مرفق عام
47		ثالثا: معيار التخصيص للمنفعة العامة
51		البند الثاني: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية التابعة للدولة في الجزائر
52		أولا: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية التابعة للدولة وفقا للداير الجزائرية
54		ثانيا: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية التابعة للدولة وفقا للقانون المدني
56		ثالثا: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية التابعة للدولة وفقا لقانون الأملاك الوطنية
60		الفرع الثاني: تمييز الأملاك الوطنية التابعة للدولة عن ما يشابهها
61		البند الأول: تمييز الأملاك الوطنية التابعة للدولة عن أملاك خواص
62		أولا: أوجه التشابه
63		ثانيا: أوجه الاختلاف
65		البند الثاني: تمييز الأملاك الوطنية التابعة للدولة عن الأملاك الوقفية
67		أولا: أوجه التشابه
70		ثانيا: أوجه الاختلاف
72		المبحث الثاني: طبيعة حق الدولة على الأملاك الوطنية التابعة لها
73		المطلب الأول: طبيعة حق الدولة على أموالها العامة حسب النظرية التقليدية
73		الفرع الأول: النظريات المحددة لطبيعة حق الدولة على أموالها
73		البند الأول: إنكار حق ملكية الدولة على أموالها العامة
77		البند الثاني: إقرار حق ملكية الدولة على أموالها العامة
80		الفرع الثاني: تكييف حق ملكية الدولة على أموالها
80		البند الأول: تكييف حق ملكية الأموال العامة للدولة
80		أولا: نظرية الملكية العادية
82		ثانيا: نظريات الملكية الموصوفة
89		البند الثاني: تكييف حق ملكية الأموال الخاصة للدولة
89		أولا: الملكية العادية للأموال الخاصة التابعة للدولة
90		ثانيا: نتائج تكييف حق ملكية الأموال الخاصة للدولة
92		المطلب الثاني: طبيعة حق الدولة على الأملاك الوطنية التابعة لها في الجزائر
92		الفرع الأول: تحديد طبيعة حق ملكية الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة
93		البند الأول: تحديد طبيعة حق الدولة على الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة وفقا للداير الجزائرية
95		البند الثاني: تحديد طبيعة حق الدولة على الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة وفقا للقوانين العادية

103	الفرع الثاني: تحديد طبيعة حق ملكية الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة
103	البند الأول: تكييف حق ملكية الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة.....
106	البند الثاني: نتائج تكييف حق ملكية الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة...
109	الفصل الثاني: الآليات الإدارية لحماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة.....
110	المبحث الأول: الأجهزة الإدارية المكلفة بحماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة.
110	المطلب الأول: الإدارة المركزية للأملاك الوطنية التابعة للدولة
111	الفرع الأول: وزير المالية
119	الفرع الثاني: المديرية العامة للأملاك الوطنية
123	البند الأول: مديرية أملاك الدولة
123	البند الثاني: مديرية تأمين الأملاك التابعة للدولة
124	البند الثالث: مديرية المحافظة العقارية و مسح الأراضي
125	البند الرابع: مديرية إدارة الوسائل و المالية
126	المطلب الثاني: المصالح الخارجية لأملاك الدولة والحفظ العقاري
128	الفرع الأول: المصالح الخارجية لأملاك الدولة
128	البند الأول: التنظيم الداخلي لإدارة أملاك الدولة.....
128	أولا: مديرية أملاك الدولة في الولاية.....
129	ثانيا: مفتشية أملاك الدولة.....
	البند الثاني: دور المصالح الخارجية لأملاك الدولة في حماية الأملاك الوطنية
130	التابعة للدولة
133	الفرع الثاني: المصالح الخارجية للحفظ العقاري.....
134	البند الأول: التنظيم الداخلي للمصالح الخارجية للحفظ العقاري.....
134	أولا: مديرية الحفظ العقاري في الولاية.....
135	ثانيا: إدارة الحفظ العقاري.....
	البند الثاني: دور المصالح الخارجية للحفظ العقاري في حماية الأملاك الوطنية
138	التابعة للدولة.....
141	المبحث الثاني: القواعد الإدارية لحماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة
142	المطلب الأول: القواعد المتعلقة باكتساب الأملاك الوطنية التابعة للدولة.....
142	الفرع الأول: طرق اكتساب الأملاك الوطنية التابعة للدولة.....
143	البند الأول: طرق اكتساب الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
	أولا: التخصيص للمنفعة العامة كآلية لاكتساب الأملاك الوطنية العمومية
143	التابعة للدولة.....

146		ثانيا: آليات الإدراج في قائمة الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
154		ثالثا: الجرد كآلية لحماية الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة بعد اكتسابها ...
158		البند الثاني: طرق اكتساب الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة
159		أولا : طرق القانون الخاص لاكتساب الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة ...
164		ثانيا : طرق القانون العام لاكتساب الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة.....
174		المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية التابعة للدولة.....
175		الفرع الأول: قواعد تسيير الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
176		البند الأول: الاستعمال العام للأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
176		أولا: الاستعمال العام المباشر للأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
179		ثانيا: استعمال الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة المخصصة للمرافق العمومية
181		البند الثاني: الاستعمال الخاص للأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
182		أولا: الاستعمال الخاص بموجب ترخيص
187		ثانيا: الاستعمال الخاص بموجب عقد إداري
192		الفرع الثاني: قواعد تسيير الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة.....
192		البند الأول: التصرفات غير الناقلة للملكية
193		أولا: التخصيص.....
196		ثانيا: التأجير
198		ثالثا: الامتياز
204		البند الثاني: التصرفات الناقلة للملكية
205		أولا: التنازل عن طريق المزاد العلني
206		ثانيا: البيع بالتراضي
209		الباب الثاني: الآليات العلاجية لحماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة.....
211		الفصل الأول: إزالة التعدي عن الأملاك الوطنية التابعة للدولة بالطريق الإداري...
212		المبحث الأول: حماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة من تعديات الإدارة
212		المطلب الأول: حماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة من تصرف الإدارة فيها ...
212		الفرع الأول: قاعدة عدم جواز التصرف في الأملاك الوطنية العمومية التابعة للدولة ..
213		البند الأول: أساس قاعدة عدم جواز التصرف
216		البند الثاني: نطاق قاعدة عدم جواز التصرف
219		البند الثالث: جزاء الإخلال بقاعدة عدم جواز التصرف
221		الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على قاعدة عدم جواز التصرف
222		البند الأول: مدى جواز تقرير حقوق ارتفاق على الأملاك الوطنية التابعة للدولة ...

225	المطلب الثاني: أنواع الارتفاق المتعلقة بالأموال الوطنية العمومية التابعة للدولة..
255	أولاً: الارتفاقات المقررة على الأموال الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
226	ثانياً: الارتفاقات المقررة لصالح الأموال الوطنية العمومية التابعة للدولة.....
228	المطلب الثاني: إخلال الإدارة بالالتزامات الملقاة على عاتقها
229	الفرع الأول: الالتزام بصيانة الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
229	المطلب الأول: أساس واجب صيانة الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
231	المطلب الثاني: الجهة الملزمة بواجب صيانة الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
233	أولاً: إلزام الإدارة المسيّرة بصيانة الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
234	ثانياً: إلزام الدولة المالك بالإصلاحات الكبرى
236	الفرع الثاني: إلزام الإدارة بواجب الرقابة على الأموال الوطنية التابعة للدولة .
237	المطلب الأول: الرقابة الداخلية على الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
240	المطلب الثاني: الرقابة الخارجية على الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
244	المبحث الثاني: حماية الأموال الوطنية التابعة للدولة من تعديات الأفراد.....
245	المطلب الأول: قواعد حماية الأموال الوطنية التابعة للدولة من تعديات الأفراد
245	الفرع الأول: قاعدة عدم جواز اكتساب الأموال الوطنية التابعة للدولة بالتقادم
247	المطلب الأول: أساس قاعدة عدم جواز اكتساب الأموال الوطنية التابعة للدولة بالتقادم
252	المطلب الثاني: نتائج قاعدة عدم جواز الاكتساب بالتقادم
253	أولاً: عدم جواز الاحتجاج بقاعدة الحيابة في المنقول سند الملكية
253	ثانياً: عدم جواز الاحتجاج بقواعد الالتصاق لاكتساب ملكية الأموال الوطنية...
256	الفرع الثاني: قاعدة عدم جواز الحجز على الأموال الوطنية التابعة للدولة
256	المطلب الأول: أساس قاعدة عدم جواز الحجز على الأموال الوطنية التابعة للدولة
260	المطلب الثاني: تنفيذ القرارات القضائية الإدارية القاضية بالتعويض ضد الإدارة....
264	المطلب الثاني: وسائل الإدارة لإزالة تعدي الأفراد على الأموال الوطنية التابعة للدولة..
264	الفرع الأول: القرارات الإدارية كآلية لإزالة التعدي عن الأموال الوطنية التابعة للدولة
265	المطلب الأول: التنفيذ المباشر للقرارات الإدارية المتعلقة بحماية الأموال الوطنية التابعة للدولة.....
266	المطلب الثاني: مظاهر تدخل الإدارة لإزالة التعدي على الأموال الوطنية التابعة للدولة..
267	أولاً: الاعتراض
269	ثانياً: الهدم
281	الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بمعاينة المخالفات المتعلقة بالأموال الوطنية التابعة للدولة.....

281	 البند الأول: شرطة العمران
284	 البند الثاني: شرطة المياه
287	 الفصل الثاني: الحماية الجزائية للأموال الوطنية التابعة للدولة
	المبحث الأول: الحماية الجزائية للأموال الوطنية التابعة للدولة وفقا للقواعد
288	 العامة
288	 المطلب الأول: جريمة التعدي على الملكية العقارية
290	 الفرع الأول: انتزاع عقار مملوك للغير
290	 البند الأول: فعل الانتزاع
291	 البند الثاني: أن ينصب الانتزاع على عقار مملوك للغير
292	 البند الثالث: اقتران الانتزاع بالخلسة و التدليس
293	 الفرع الثاني: العقوبة المقررة لجريمة التعدي على الملكية العقارية
294	 البند الأول: عقوبة الحبس
295	 البند الثاني: عقوبة الغرامة
296	 المطلب الثاني: جنحة التخريب الواقع على الأملاك الوطنية التابعة للدولة
299	 المطلب الثالث: الجرائم المتعلقة بالسرقة الواقعة على الأملاك الوطنية
300	 المطلب الرابع: جريمة الحرق المتعلقة بالأملاك الوطنية
301	 المطلب الخامس: المخالفات المتعلقة بالأملاك الوطنية
	المبحث الثاني: الحماية الجزائية للأموال الوطنية التابعة للدولة المقررة بنصوص
303	 خاصة
303	 المطلب الأول: الحماية الجزائية للأموال الوطنية وفقا لقانون المياه
306	 المطلب الثاني: الحماية الجزائية للأموال الوطنية وفقا لقانون الغابات
309	 خامّة
315	 قائمة المراجع
339	 فهرس

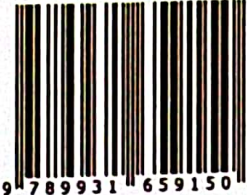
أ.حنان ميساوي

متحصلة على شهادة الماجستير تخصص قانون عام من جامعة ابي بكر بلقايد
تلمسان وكذا شهادة دكتوراه بنفس التخصص سنة 2014. 2015 وهي استاذة محاضرة
بمعهد الحقوق و العلوم السياسية بالمركز الجامعي مغنية -تلمسان

هذا الكتاب: 

لم يحظ موضوع الأملاك الوطنية في الجزائر بالدراسة الكافية، رغم أهميته
ونظرا لكثرة الاعتداءات على هذه الأملاك، ارتأينا معالجته مقتصرين على حماية
الأملاك الوطنية التابعة للدولة، متطرقين أيضا لهذه الحماية في جانبها القانوني لا القضائي
وتنصب حماية الأملاك الوطنية التابعة للدولة على الجانب الوقائي الذي يلعب فيه
التشريع دورا مهما، وذلك برصد قواعد قانونية و أجهزة إدارية تسهر على حمايتها سواء
في مرحلة اكتسابها أو تسييرها. كما تنصب على الجانب العلاجي الذي يهدف إلى ردع
المعتدين عليها حتى ولو كان الاعتداء من الإدارة نفسها.

ISBN: 978 9931 659 15 0



9 789931 659150 >

النشر الجامعي الجديد طباعة - نشر - توزيع
رقم 02 تجزلة تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان - تلمسان.
الهاتف / الفاكس : 043 277 687
البريد الالكتروني : npu_editions@yahoo.fr